دراسة تقييمية لبدائل القياس المحاسبي
Evaluation Study of Accounting Measurement Alternatives

د. يوسف خنيش
جامعة غرداية – الجزائر
khennicheyughardaia@gmail.com

د. محمد الهادي ضيف الله
جامعة الوادي – الجزائر
difmh2008@yotmail.fr

د. هشام لبزة
جامعة الوادي – الجزائر
Hichamlebza@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم بدائل القياس المحاسبي، وذلك إنطلاقا من تعرض طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لعدة انتقادات كونها لا تحقق خاصيتي الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية، مما أدى بتوجه الاتحادات المهنية خاصة لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى انتهاج نموذج القيمة العادلة القائم على القيم الجارية في تقييم الأصول والخصوم، الذي يعتبر لحد الآن بالإجماع بين مختلف المنضرين المحاسبين والاتحادات المهنية بأنه الأكثر موضوعية وتحقيقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلا أنه في حالة إرتفاع معدلات التضخم يجب استخدام منهج القيمة العادلة مع وحدة النقد الثابتة حتى يتم استبعاد أثر التضخم عن المعلومات المحاسبية خاصة عن البنود النقدية للميزانية، من أجل تحقيق توازن أفضل بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: قياس محاسبي، تكلفة تاريخية، قيمة عادلة.

Abstract:

The objective of this study is to evaluate the accounting measurement alternatives, in view of the fact that the historical cost method of the fixed currency unit is exposed to criticism because it does not meet the appropriateness and reliability of the accounting information. This led the professional associations, especially the IASB, to adopt the fair value- In the assessment of assets and liabilities, which is so far unanimously among the various accountants accounting and professional associations as the most objective and to achieve the specific characteristics of accounting information, but in the case of high inflation should be used from Fair value adjustment with the fixed currency unit until the effect of inflation on accounting information is excluded from the monetary items of the budget in order to achieve a better balance between the qualitative characteristics of the accounting information.

Keywords: accounting measurement, historical cost, fair value.

مقدمة

لقد تعرض منهج التكلفة التاريخية في الآونة الأخيرة إلى عدة انتقادات، كونه لا يحقق الهدف الأساسي للقوائم المالية (ترشيد القرارات الاقتصادية)، ومع زيادة الاهتمام في مهنة المحاسبة بالمحافظة على رأس المال، أصبح مجال النقاش في المحاسبة موجه نحو البحث عن بدائل القياس المحاسبي الملائمة في ظل التغيرات المستمرة للأسعار، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمحاسبة التضخم.

ويقصد بمحاسبة التضخم مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد اثر التضخم على البيانات المحاسبية، وتهدف إلى تقييم القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية، بفضل وضع نظام محاسبي للتضخم بديلا للنظام التقليدي، يعتمد على مبادئ وأسس تضمن إدماج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية، وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية[1]، وتكمن هذه الإجراءات المحاسبية في إعادة التقييم المستمر للقوائم المالية، عن طريق إدخال التعديلات اللازمة على قيم عناصر القوائم المالية، بشكل يضمن إظهار اثر التضخم وتقلبات الأسعار بصفة عامة على هذه القيم، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي، تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث، حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى.

ومن خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور بدائل القياس المحاسبي في إعطاء قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر واقعية ؟

الأسئلة الفرعية: قصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السمات الرئيسية للقياس المحاسبي؟
- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه عملية القياس المحاسبي وفق مبدأ التكلفة التاريخية؟
- ما دور المعايير المحاسبية الدولية في حل مشاكل القياس المحاسبي؟
- كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة الفرعية نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- يعتبر القياس المحاسبي من أهم مراحل العمليات المحاسبية.
- الإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية قد يعرض القياس المحاسبي لجملة من العراقيل، مما يؤدي إلى فقدان القوائم المالية المصداقية والواقعية في اتخاذ القرار.

– ظهرت معايير المحاسبة الدولية من أجل التوافق في إعداد وعرض المعلومة المالية، وذلك نتيجة الحاجة الماسة إلى التوافق المحاسبي الدولي.

– يتصف القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتغليب الجوهر الإقتصادي للأحداث الإقتصادية على الشكل القانوني.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– الدور الأساسي الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ مختلف القرارات الإقتصادية.

– دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في توحيد الممارسات المحاسبية.

– يعد القياس احد وظائف المحاسبة الأساسية إذ تكتسب المعلومات بموجبه أهمية خاصة في المجتمع المالي، ويعتبر أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

– توضيح قواعد وإجراءات القياس المحاسبي، وأهم العراقيل التي تواجهه.

– التطرق إلى أهم بدائل التكلفة التاريخية (القيمة الاستبدالية، العادلة، المحينة،....إلخ).

– تسليط الضوء على أهم أسس وإجراءات القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

– مقارنة إجراءات القياس المحاسبيية بين بدائل القياس.

منهجية البحث: قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض شامل لجوانب القياس المحاسبي ثم التطرق لبدائل القياس والتقييم وفق معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا إجراء مقارنة بين البدائل المتاحة للقياس.

أولا: القياس المحاسبي ومفاهيم الدخل والمحافظة على رأس المال

من المفاهيم الأساسية لنظام المحاسبة المالية قياس نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ومن المفاهيم التي أصبح يتم التركيز عليها في مهنة المحاسبة هي مفاهيم المحافظة على رأس المال، بما يقتضي عدم المساس به والمحافظة عليه من التآكل، وترتبط مفاهيم المحافظة على رأس المال ارتباطا وثيقا بتحديد نتيجة الأعمال للمؤسسة وكيفية قياسها، وبالتالي فمفاهيم رأس المال والدخل تعد مفاهيم أساسية للبحث في بدائل التقييم وتحديد الدخل الناجم عن اعتماد بديل معين إذ أن كل بديل يؤدي إلى قوائم مالية مختلفة.

1. مفهوم القياس المحاسبي ومصادر تحيزه: تعتبر المحاسبة أداة خدمية فهي تعالج الأحداث والعمليات المالية للمؤسسة، وتقدم دوريا قوائم مالية أساسية لمستخدميها، وهذه القوائم تعتبر نتاج القياس المحاسبي، كما أن عملية القياس المحاسبي محكومة بفروض ومبادئ ومحددات، والكثير منها يعاني من عيوب مما زاد من تفاقم ظاهرة تحيز القياس المحاسبي.

1.1. مفهوم القياس المحاسبي: تعني عملية القياس بشكل عام حسب التعريف العلمي الذي وضعه Campell في كتابه Fondation of science في عام 1957 بان "القياس يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"، وفيما يتعلق بعملية القياس المحاسبي فقد قدمت الجمعيات والاتحادات المهنية عدة تعريفات ومن أهمها ما يلي[2]:

✓ **تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1966:** يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءا على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة.

✓ **تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:** القياس المحاسبي هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار[3].

✓ **تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:** القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وتظهر في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك اختيار الأساس المناسب للقياس[4]..

كما قدم Hendriksen شرحا وافيا لمفهوم القياس المحاسبي، حيث عرفه بأنه تحويل للعمليات والأحداث المتعلقة بمؤسسة ما إلى قيم عديدة، وصياغة هذه القيم بطريقة تجعل هذه العمليات أو الأحداث مناسبة حين يتم جمعها (مثل مجموع قيم الأصول)، أو عدم تجميعها إذا كانت مطلوبة في بعض المواقف المحددة (أي الانتقال من التجميع إلى التفصيل)[5].

كما يمكن تعريف عملية القياس النقدي للأحداث المحاسبية بأنها من حيث الجوهر هي عملية تقييم، أي عملية تحديد ووضع القيمة، والتقييم يدخل في القياس المحاسبي عبر قناتين أساسيتين هما [6].

✓ أن وحدة القياس المحاسبي هي نفسها غير ثابتة عبر الزمن.

✓ استخدام النقد كأداة للقياس يتضمن بالضرورة اختيار لأساس تقييمي معين من بين مجموعة أسس التقييم المختلفة.

وبناءا على التعاريف السابقة نستنتج أن عملية القياس المحاسبي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي:

✓ الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبي وهو المحاسب.

✓ النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة القياس.

✓ الأحداث الاقتصادية التي تخضع للقياس متمثلة في العمليات المالية.

✓ المعلومات المحاسبية كقياسات تمثل نتائج عملية القياس أو مخرجاتها.

2.1. مصادر تحيز القياس المحاسبي: بناءا على الركائز الأساسية للقياس المحاسبي السابقة الذكر، فان مصادر التحيز في القياس المحاسبي قد تنتج إما من قواعد القياس أو الشخص القائم بعملية القياس أو الاثنين معا، وتنعكس آثاره على نتائج القياس، وفيما يلي المصادر الثلاثة لتحيز القياس المحاسبي[7].

1.2.1. تحيز قواعد القياس المحاسبي: يطلق هذا المصطلح على تحيز القياس الذي ترتبط أسبابه بنظام القياس المحاسبي، بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ وفروض وأعراف محاسبية تحكم عملية القياس المحاسبي، مثل مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاعتراف بالإيراد وفرض ثبات وحدة النقد، ويكون دور المحاسب في نشوء هذا التحيز حياديا، ومن أوضح مظاهر هذا التحيز هو تحيز القياس المحاسبي الذي تحتويه القوائم المالية في فترات التضخم طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، وذالك عندما لا يراعي تعديل القوائم المالية لاستبعاد آثار هذا التضخم.

2.2.1. تحيز القائم بعملية القياس: في هذه الحالة ترتبط أسباب تحيز القياس المحاسبي بالقائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، وهذا على افتراض أن نظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية، ولكن المحاسب يستعمله بطريقة خاطئة في عملية القياس، مثل اختلاف مجموعة من المحاسبين في تحديد قسط الاهتلاك لأحد الأصول الثابتة بالرغم من اعتمادهم جميعا على طريقة القسط الثابت، وذلك بسبب اختلاف أفراد المجموعة في تقدير العمر الإنتاجي للأصل، ففي هذه الحالة سبب التحيز في القياس المحاسبي يعود إلى سوء استخدام قاعدة القياس من طرف المحاسب وليس إلى قاعدة القياس.

3.2.1. التحيز المشترك: التحيز المشترك هو تحيز القياس الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة معا، ويحدث هذا التحيز عندما يقوم محاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة قياس لا تتصف هي الأخرى بالموضوعية الكاملة، وفي هذه الحالة تتضاعف آثار تحيز القياس المحاسبي على المعلومات المحاسبية، مثل تحيز القياس المحاسب المرافق لاستخدام سياسة أو قيد الحيطة والحذر، حيث استخدام هذه السياسة من قبل محاسبين مختلفين في درجة تحفظهم يؤدي إلى اختلاف في قيم تحيز القياس الذي يؤثر على المعلومات المحاسبية.

2. معايير القياس المحاسبي: لقد حاولت مختلف الاتحادات والجمعيات المهنية بوضع معايير للقياس المحاسبي، لتحقيق أهداف القوائم المالية بما يتلاءم مع خصائصها النوعية، ومن أهم هذه المعايير تلك التي قدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية AAA لسنة 1966، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.2. الصلاحية للغرض المستهدف منها: يقتضي هذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت

المعلومات المحاسبية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا، فان الأمر يقتضي – تطبيقا لهذا المعيار– افتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلا في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي[8].

2.2. القابلية للتحقق منها: يعني التحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه، يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة، التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من خصائص التي تجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، بحيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذه، ويعني ذلك وجود دلالة* محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، أي بصرف النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.

3.2. الالتزام بالموضوعية: تعني الموضوعية في التطبيق والممارسة المحاسبية الابتعاد عن الحكم الشخصي بقدر الإمكان، والاستناد على مصادر حقيقية للبيانات والمعلومات المحاسبية، والموضوعية بهذا المفهوم هي توأم التحقق ووجهه الأخر، ويطلق عليها في كثير من الأحيان قاعدة وجود الدليل الموضوعي، ويعني مدلول الموضوعية من وجهة نظر الجمعية أن لا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى، الأمر الذي يتعين أن تكون هذه المعلومات واقعية، ويمكن التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة من خلال ما يلي[9].

- ✓ عن طريق قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه احد المحاسبين، فان وصلوا إلى النتائج نفسها فهذا يدل على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج.
- ✓ اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية.

وهناك من يطلق على هذه الموضوعية بالموضوعية العلمية، التي تتطلب إلى جانب حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج، أن تكون النتائج التي يقدمها القياس المحاسبي تمثل حقائق اقتصادية يمكن الدفاع عنها.

4.2. القابلية للقياس الكمي: جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية، وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية، وتلخيص وعرض البيانات المتعلقة بها والمعلومات الناتجة عنها، وذلك بسبب اختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها. ولما كان الالتزام بالقياس النقدي يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد بيانات ومعلومات مفيدة ويمكن قياسها بمقاييس كمية أخرى، وتكون في العادة بيانات ومعلومات لازمة لإيضاح

وعلاج التشوهات الناتجة عن الاعتماد على المقياس النقدي دون غيره، فان هذا المعيار قد امتد بحدود البيانات والمعلومات المحاسبية، إلى التعامل في كل البيانات التي يمكن قياسها كميا، وإنتاج كل المعلومات التي يمكن قياسها كميا، بصرف النظر عن إمكانية قياسها نقديا. ورغم ذلك مازالت المحاسبة المالية تعتمد بصفة مطلقة على المقياس النقدي دون غيره من المقاييس الكمية[10].

3. أسس القياس المحاسبي: تعد القوائم المالية الأساسية ذات فائدة بقدر ما تكون قيمها المعطاة لمختلف بنودها تتصف بالموثوقية والملاءمة، وتمثل الواقع بصدق، وبالتالي فان أسس القياس المحاسبي لها علاقة وطيدة بمفهوم القيمة المراد تحقيقه.

1.3. دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي: يعتمد العرض المحاسبي للمؤسسة على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تشكل نموذج محاسبي يستمد فعاليته من الجمع، التقييم، التلخيص والمتابعة عبر الوقت للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المؤسسة، والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقا لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة conception de la valeur، وفي العلوم الاقتصادية مفهوم القيمة يمكن إرجاعه إما إلى التكلفة أو قيمة المبادلة أو المنفعة.

وقد عرف الاقتصادي Smith القيمة كالتالي "لكلمة القيمة مفهومين، في بعض الأحيان تعني منفعة الأصل، وفي بعض الأحيان تعني القيمة الاستبدالية للأصل"، أما الاقتصادي Marx فقد أيد الاتجاه القائل بأن المنفعة هي أساس تحديد القيمة.

وبناءا على المفاهيم الاقتصادية للقيمة يمكن التميز بين ثلاثة نماذج أساسية للقياس المحاسبي وهي[11]:

- ✓ النموذج القائم على قيمة الدخول (curent entry values)، والذي يتمثل إما في ثمن الاقتناء أو التكلفة الاستبدالية.
- ✓ النموذج القائم على قيمة الخروج(curent exit values)، أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل.
- ✓ نموذج القيمة قيد الاستعمال (value-in-use)، القائم على القيمة الإضافية للمؤسسة التي يمكن أن تساهم بها أصولها.

وبما أن القياس المحاسبي يرتكز على عملية تحديد ووضع القيمة، فان عملية تقييم بنود القوائم المالية تتم بالاختيار على مستويين[12].

- ✓ مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة، حيث توجد هناك وحدتان للقياس:

– وحدة القياس النقدي الاسمية التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهو افتراض مقبول في نموذج التكلفة التاريخية.

– وحدة قياس القوة الشرائية العامة، حيث تعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم.

✓ مستوى أسس قياس قيمة بنود القوائم المالية، حيث هناك أربع أسس لقياس القيمة وهي:

– أساس التكلفة التاريخية.

– أساس سعر الدخول الجاري، أي خاصية تكلفة الاستبدال.

– أساس سعر الخروج الجاري، أي خاصية صافي القيمة البيعية.

– أساس القيمة الحالية.

نلاحظ من أسس القياس السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لان مفهوم القيمة العادلة قد يعني احد أسس القياس السابقة، وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين، وورد أكثر من تعريف للقيمة العادلة في معايير التقارير المالية الدولية، ولكن التعريف الغالب هو "القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية".

ثانيا: تقييم بدائل القياس المحاسبي

لقد حضي منهج التكلفة التاريخية لفترة طويلة كأساس للقياس المحاسبي، ولكن اعتماد هذا المنهج على فرض ثبات وحدة النقد أدى إلى نقص منفعة المعلومات المحاسبية في حالة تغير المستوى العام للأسعار، وليس التقلبات في مستويات الأسعار وما يترتب عليها بالظاهرة الاقتصادية الجديدة، بل هي قائمة منذ قيام اقتصاديات التبادل على الأساس النقدي، ولكن الجديد في الأمر هو بداية اهتمام المحاسب بالمشكلة، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، وزيادة الجدل النظري حولها وظهور العديد من الدراسات العملية لتحديد مدى أهميتها، واقتراح البدائل للتغلب عليها، ومن العوامل التي أدت إلى هذا الاهتمام ما يلي[13].

✓ الزيادة المضطردة في مستويات الأسعار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

✓ التوجهات الاقتصادية الجديدة القائمة على التخطيط الاقتصادي بدرجات مختلفة، وما يترتب على ذلك من زيادة الأهمية بدقة البيانات المحاسبية.

✓ تعدد بدائل الاستثمار وتنوعها مما أدى إلى عدم إمكانية اتخاذ القرارات بسهولة دون الاعتماد على بيانات محاسبية دقيقة.

✓ اتجاه مهنة المحاسبة إلى محاولة إرساء وفلسفة الأسس المحاسبية والمبادئ النظرية للمحاسبية، باعتبارها احد فروع العلوم الإنسانية وما يقتضيه هذا الأمر من ضرورة الربط بينها وبين احتياجات المجتمع.

وعلى هذا فبدائل القياس المحاسبي تؤدي إلى قوائم مالية مختلفة من حيث منفعتها، ويختلف كل بديل عن الآخر من حيث تحقيقه لمعايير القياس المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1. تقييم نموذج التكلفة التاريخية: يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس سيولة أصول المؤسسة، من أجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة التزامات المؤسسة، ولا تهدف المحاسبة ضمن نموذج التكلفة التاريخية إلا لترجمة رأس المال النقدي للمؤسسة ولا تهتم أبدا برأس المال الاقتصادي، حيث يعتبر رأس المال النقدي الضمان الوحيد للدائنين الماليين للمؤسسة، وعلى هذا فان القوائم المالية تقرأ في منظور الوقت بالرجوع إلى تكاليف المؤسسة وقت وقوعها ولا تؤخذ تغيرات الأسعار بعد المعاملات، وبالتالي لا تتضمن القوائم المالية إلا المعاملات أو الأحداث الاقتصادية المحققة مع الغير[14]، ويعتبر Ijiri المدافع الأول عن نموذج التكلفة التاريخية، وملاءمتها لعملية القياس المحاسبي، فقد ذكر في كتابه theory of acconting measurement لسنة 1975 بأنه جدير بالملاحظة أن محاسبة التكلفة التاريخية كانت المنهج الرئيسي للمحاسبة خلال العديد من القرون، وذكر ثلاثة أسباب لإظهار مدى ملاءمة نتائج القياس المحاسبي القائم على التكلفة التاريخية لغرض اتخاذ القرارات وهي[15].

✓ تؤثر التكلفة التاريخية على تقييم واختيار أسس القرار، حيث يحتاج المدراء إلى معلومات عن نوعية القرارات التي تم اتخاذها في الماضي، والتكلفة التاريخية تتعلق بشكل مباشر بالقرارات الماضية، كما أن عملية اتخاذ القرارات يجب أن تحتوي على تنبؤ بالمستقبل، والأسعار الماضية تخدم هذا المجال، أي أن المستقبل امتداد للماضي.

✓ تقدم التكلفة التاريخية مدخل لفكرة الاقتناع، فبعض متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الاقتناع، فالسؤال الذي يهمهم هو كم المبلغ الذي تم اكتسابه وليس كم سيكسبون أكثر، والتكلفة التاريخية تعتبر مدخلا مهما لمثل هذه الحالات (أي الاقتناع من خلال الحدث التاريخي الذي وقع فعلا).

✓ إن استخدام التكلفة التاريخية أمر مفروض على متخذ القرار من قبل البيئة، فالواقع يشير إلى إن التكلفة التاريخية تستعمل في بيئات مختلفة وفي مجالات مختلفة مثل الدخل الخاضع للضريبة.

وبين Ijiri أن تأييده للتكلفة التاريخية يكمن في أنها تقدم برهانا واضحا عن مدى فاعلية الإدارة في قيامها بتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليها، وان تسجيل الأحداث الماضية، وما تم بها من صفقات في الكيان المحاسبي هو أمر لابد منه من أجل مساءلة الإدارة عن مسؤولياتها.

نلاحظ أن Ijiri ينظر إلى التكلفة التاريخية من منظور الإدارة، فهو يؤيدها لأنها تقدم أدلة الإثبات عن قرارات وتصرفات الإدارة، أما مسالة مدى ملاءمة المعلومات المبنية على التكلفة التاريخية لاتخاذ القرارات المستقبلية فان Ijiri لم يعطيها حقها، ولم يهتم بملاءمة هذه المعلومات في اتخاذ القرارات لدى المستثمرين.

فحسب منهج التكلفة التاريخية، تعتبر معاملات المؤسسة مع عملائها الخارجين المصدر الوحيد الملائم لتقييم أداء المؤسسة من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية، الذين يهتمون بمعرفة مدى نمو المؤسسة، وحسب kieso etal يعزى استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول وتفضيلها على أساليب التقييم الأخرى إلى الأساليب التالية[16].

- ✓ أن التكلفة تعكس القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.
- ✓ تعبر التكلفة التاريخية عن حدوث عمليات فعلية وليست افتراضية وبالتالي فهي أكثر موثوقية.
- ✓ أن المكاسب والخسائر لا يعترف بها إلا عند بيع الأصل، ولا تثبت بناءا على التوقع والتقدير.

نلاحظ أن موضوعية وموثوقية التكلفة التاريخية وقابلية التحقق منها من أهم مبررات تأييدها، إلا أن هذا الدليل الموضوعي المتمثل في المستندات سرعان ما يصبح مخالف للحقيقة بمرور الزمن، لان التكلفة والقيمة مترادفتان فقط في لحظة التبادل وبعد ذلك تصبح المساواة بين القيمة والتكلفة مجرد مصادفة، والأرباح المعلن عنها تبدوا وهمية في كثير من الأحيان، وبالتالي فان الموضوعية التي يقدمها أساس التكلفة التاريخية لا تصلح لتقديم معلومات محاسبية تمثل حقائق اقتصادية في تاريخ الإفصاح عن القوائم المالية، والدخل المحاسبي الناتج عن التكلفة التاريخية لا يعكس الزيادة أو النقص في الثروة، إذا فهو ليس دخل حقيقي يصلح لبناء نماذج القرارات، وعلى هذا فان الموضوعية المزعومة من طرف مؤيدي التكلفة التاريخية ليست بالموضوعية العلمية التي تتطلب تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية[17]، ومن ثم فالتكلفة التاريخية تؤثر سلبا على كل من خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

وكما رأينا سابقا في معايير القياس المحاسبي أن البيانات والمعلومات المحاسبية يجب أن تكون لديها قدرة إيضاحية، وقدرة التأثير على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، وعلما أن المعلومات المحاسبية تهدف إلى ترشيد قرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، فان التكلفة التاريخية لا تلبي هذا المعيار خاصة في فترات التضخم، وأما قابلية التحقق من البيانات المحاسبية تتمثل في مدى قابلية التحقق من تمثيلها للواقع الاقتصادي، فان لم تكن المعلومات المحاسبية منحازة لطرف ما فبإمكان الإدارة تبرير الإجراءات المحاسبية التي اتخذتها في خروجها عن أساس التقييم بالتكلفة التاريخية، بحجة تمثيلها للواقع الاقتصادي.

وقد اظهر Chambers عام 1965 العجز الذي يعتري التكلفة التاريخية، من خلال عدم صلاحيتها لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي، لعجزها عن تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، كما انه بين أن التسجيل المحاسبي من خلالها يحول دون تحقيق العديد من الوظائف التي قام عليها علم المحاسبة، وان المستفيدين من القوائم المالية المعتمدة على التكلفة التاريخية سوف يتم تضليلهم من خلالها[18].

كما قامت لجنة خاصة تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بعملية صبر الآراء لدى مستخدمي القوائم المالية حول استعمال مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، فكانت النتيجة أن معظم مستخدمي القوائم المالية اعترفوا بأن التكلفة التاريخية مرجعية واضحة وثابتة تسمح بتحديد الاتجاهات التاريخية العامة للمؤسسة، إلا أنهم منشغلون ومهتمون أكثر بالتغيرات المحتملة للنتيجة بناءا على القيم الجارية، ودرجة الذاتية المتعلقة بتلك النتائج.

كما وجه مستخدموا القوائم المالية العديد من الانتقادات لأساس التكلفة التاريخية، ويمكن إيجازها فيما يلي[19].

- ✓ عدم مصداقية المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي، نظرا لاستخدامها خليطا من العناصر المقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية مختلفة داخل القائمة الواحدة.
- ✓ عدم مصداقية الأرباح التي تظهر في قائمة الدخل، حيث أنها نتاج لمقابلة الإيرادات المقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بالمصروفات المقاسة بخليط من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة.
- ✓ عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمتخذي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها وعدم بيانها الموقف المالي الحقيقي، والقياس غير السليم للأرباح.

والعيب في التكلفة التاريخية أنها لا تستمر في التعبير عن قيمة الخدمات المتوقعة أو سعر السوق الجاري إذا تغيرت الظروف الاقتصادية، وتؤثر تغيرات السعر على ملاءمة المعلومات المحاسبية، كما قالا Landsman et Maydew عام 1999 بأن ملاءمة المعلومات المحاسبية تتحدد بجودة العلاقة بين الأرقام المحاسبية وقيمة المؤسسة، أي بقدر ما تعكس الأرقام المحاسبية القيم الجارية تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية.

بالرغم من سهولة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، إلا أن كثرة العيوب والانتقادات الموجهة له أوجدت محاولات دائمة من المفكرين في الأدب المحاسبي في سعيهم للتغلب على هذه السلبيات، وكان التوجه العام لهذا الفكر يقود إلى تطبيق أسس قياس محاسبية أخرى تعكس القيمة الاقتصادية للمؤسسة.

2. تقييم طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة: تعتمد طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة على تعديل بنود القوائم المالية إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية متماثلة، أي تعتمد هذه الطريقة على الخصائص التالية:

- ✓ استبعاد فرض وحدة القياس النقدي الاسمية، واستخدام وحدة القوة الشرائية العامة للنقود كأساس للقياس.
- ✓ تطبيق مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات عند تحديد الدخل المحاسبي.

تهدف النتيجة حسب محاسبة وحدة النقد الثابتة إلى قياس العائد على لاستثمارات المالية للمساهمين، وبالتالي فمفهوم المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال هو مؤشر قياس أداء المؤسسة[20].

1.2. ايجابيات طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة: من ابرز مؤيدي تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار Hendriksen الذي يعتبر بأن التغير في الأسعار هو تغير في بيئة الاقتصاد، وهذا يستدعي أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار إذا أردنا المحافظة على القيمة الشرائية للنقود التي قام أصحاب الملكية بالتضحية بها من خلال استثمارها في المؤسسة، ويتم ذلك من خلال تمكين هؤلاء المستثمرين من شراء نفس السلع والخدمات التي كانت لهم القدرة في الحصول عليها قبل وضع أموالهم في المؤسسة، وعلى ذلك يرى Hendriksen عام 1963 أن المحافظة على القدرة الشرائية للاستثمار يمكن أن تظهر من خلال ثلاثة أبعاد على الأقل[21].

- ✓ المحافظة على رأس المال من خلال قدرة المؤسسة على إعادة الاستثمار بنفس كمية السلع الاستثمارية للمؤسسة نفسها.
- ✓ أن المؤسسة يجب أن تستثمر بنفس السلع الرأسمالية الموجودة في محيط البيئة الصناعية التي تعيش داخلها المؤسسة، وهو ما يجب أن تحافظ عليه المؤسسة إذا أرادت المحافظة على رأس مالها.
- ✓ تمكين المستثمرين من المحافظة على شراء كمية ونوعية محددة من السلع والخدمات التي تخصهم كمستهلكين بشكل ثابت ومستقر.

وتطبيق أي من الطرق السابقة يستلزم استخدام مؤشرات أسعار للمحافظة على رأس المال، ولكن أشار Hendriksen إلى أن الطريقة الثانية والطريقة الثالثة ليستا ملائمة للمحافظة على رأس المال، كون الطريقة الثانية تتطلب مؤشر أسعار خاص بصناعة المؤسسة، والطريقة الثالثة تتطلب مؤشر أسعار خاص بكل سلعة استثمارية مرغوب في المحافظة على قدرتها الشرائية، وبالتالي فالطريقة الأولى هي الأنسب والتي تعتمد على مؤشر الأرقام القياسية العامة للأسعار.

ويرى مؤيدوا محاسبة وحدة النقد الثابتة أنها تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال المزايا التالية[22].

- ✓ سهولة تطبيق هذه الطريقة وعدم تعقدها، حيث يتم استخدام وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة.

✓ تقوم هذه الطريقة على أساس موضوعي واحد لمعالجة كل البيانات الواردة بالقوائم المالية، وتعديل الآثار التي تحدثها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك باستخدام الارقام القياسية العامة للأسعار التي تصدرها الجهات الحكومية، وبالتالي فهذه الطريق تبتعد عن التخمين والحدس.

✓ تعديل القوائم المالية بوحدة النقد الثابتة تجعل منها قابلة للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ومع القوائم المالية لنفس المؤسسة الخاصة بالفترات السابقة.

✓ تقيس بشكل مناسب الأرباح والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالنقدية.

✓ حساب الاهتلاكات والتعديلات الأخرى وفق طريقة وحدة النقد الثابتة يمكن المؤسسة من حل مشكلة استبدال الأصول وتآكل رأس المال.

✓ تتميز هذه الطريقة بالشمول حيث تصلح لكل النشاطات التجارية والصناعية.

كما يرى أيضا مؤيدي محاسبة وحدة النقد الثابتة أن إفصاح هذه الطريقة عن آثار التضخم، سواء على نتيجة العمليات أو المركز المالي، يجعل القوائم المالية ملائمة لاتخاذ القرارات ، وإفصاح هذه الطريقة أيضا عن مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية يساعد الإدارة على تقييم سياساتها النقدية، كما أن المعلومات المعدلة يمكن الاعتماد عليها، فهي قابلة للتحقق، لان الأرقام القياسية المستخدمة في التعديل يتم إعدادها بواسطة أجهزة حكومية متخصصة ومحايدة[23].

وإفصاح هذه الطريقة عن تأثير التضخم على الأرباح يعطي عائد استثمار أكثر واقعية، كما أن مستخدم القوائم المالية المعدلة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على المؤسسة المعنية.

2.2. سلبيات طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة: تعرضت محاسبة وحدة النقد الثابتة إلى العديد من الانتقادات التي قيدت من استخدامها في المؤسسات، سواء من مؤيدي طرق القياس المحاسبي الأخرى، سواء من إدارة المؤسسة ومستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يشير Paton في انتقاده لمحاسبة وحدة النقد الثابتة في ضوء رده على الرأي القائل بوجود رغبة لدى بعض الأفراد أو الحكومة في وجود مؤشر سعري عام يؤدي إلى الحفاظ على قيمة النقد بشكل مستقر ويمنع وجود تقلبات في قيمة النقد، بأن هذا الأمر يؤدي إلى تضخيم التشويهات والأضرار في المعلومات المقدمة بشكل أكبر من الأضرار التي يحدثها التضخم، فالنظام السعري الجيد هو الذي يمنح الأفراد حرية التسعير من خلال التحرك بحرية استجابة لتأثيرات العرض والطلب، ويضيف Paton قائلا انه ليس من المنطقي أن نفرض على المشتري (أو المستهلك) مؤشر موحد للأسعار، وهناك سلوكيات مختلفة له في السوق اتجاه المنتجات والأسعار، حيث أن رغباته أو أهوائه تختلف باختلاف منظومة السلع المتوفرة والقيم السوقية المتعلقة بميوله[24].

كما انتقد مؤيدي القيمة الجارية محاسبة وحدة النقد الثابتة من حيث أن المؤسسات لا تتأثر بالتضخم العام، بل تتأثر بزيادة تكاليف تشغيل معينة ومصروفات المصنع، وعادة ما يكون تسجيل مكاسب القوة الشرائية لحيازة الديون خلال فترات التضخم مضللا، فقد تظهر المؤسسات ذات مستوى الرافعة المالية العالي مكاسب نقدية في حين أنها على شفا الإفلاس[25]. فالانتقادات الموجهة إلى محاسبة وحدة النقد الثابتة من الصعب إحصاؤها والتي تشير إلى القصور الواضح وعدم الجدوى من استخدامها في القياس المحاسبي، ويمكن حصر هذه الانتقادات فيما يلي:

– قد يسبب إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة خلط وارتباك لدى مستخدمي تلك القوائم، كما قد يساء فهم المعلومات التي تتضمنها في كثير من الأحيان، كما قد يترتب على استخدام هذه الطريقة زيادة التكاليف الإضافية اللازمة لإعداد القوائم المالية الإضافية (المعدلة) عن منافع وعوائد الحصول على معلومات ملائمة وكافية[26].

– قد تكون مكاسب القوة الشرائية من العناصر النقدية مضللة، حيث جزء من المكاسب والخسائر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الاحتفاظ بالبنود النقدية غير محقق ولا يمكن اعتباره مصدر للأموال يمكن استخدامه في شراء أصول وتوزيعات أرباح.

ورغم هذا الانتقاد الموجه إلى مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية، إلا أنها تبقى مؤشر هام وملائم يساعد الإدارة في توجيه سياساتها النقدية حتى تستفيد من التغيرات في الأسعار، وذلك بتجنب زيادة صافي الأصول النقدية في فترات التضخم، والسعي عكس ذلك في حالات الانكماش.

– تحتوي محاسبة وحدة النقد الثابتة على أخطاء التوقيت كما هو الحال في نموذج التكلفة التاريخية نتيجة ما يلي[27] :

– دمج دخل النشاط التشغيلي مع مكاسب الحيازة المحققة، والتي اكتسبت في الدورة السابقة ولكنها تحققت في الدورة الحالية، وهذا ما يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات.

– استبعاد مكاسب الحيازة غير المحققة التي اكتسبت في الدورة الحالية ولم تتحقق بعد، وتأجيل الاعتراف بها لحين تحققها في الفترات القادمة.

وهذا الانتقاد ينقص من ملاءمة هذه الطريقة لاتخاذ القرارات خاصة بما يتعلق بالأصول غير النقدية، نتيجة استبعادها لمكاسب الحيازة غير المحققة.

– اعتماد محاسبة وحدة النقد الثابتة على مؤشر المستوى العام للأسعار يجعل منها غير موضوعية عكس ما يدعي بها مؤيديها، لان أسعار الأصول لا ترتفع بالمستوى نفسه في لحظة معينة من الزمن، كما أن بعض السلع قد تنخفض أسعارها لظروف خاصة بها، وبالتالي تطبيق الرقم القياسي العام للأسعار على القوائم المالية التاريخية يؤدي

إلى خلط في البيانات وعدم دقتها، وقد تكون أسوء حالا من القوائم التاريخية، فتعديل القوائم المالية بالرقم القياسي العام للأسعار قد يؤدي إلى إظهار قيمة الأصول بقيم بعيدة عن قيمتها الحقيقية في حالة تعارض التغيرات السعرية العامة والتغيرات السعرية الخاصة لبعض الأصول، وهذا ما يدل مرة أخرى على عدم توفر الموضوعية في هذه الطريقة[28].

وهناك العديد من الدراسات الميدانية التي حاولت معرفة ما مدى ملاءمة المعلومات المقدمة في ظل تطبيق محاسبة وحدة النقد الثابتة، إلا أن نتائج هذه الدراسات قد خلص معظمها إلى أن المعلومات التي يتم تقديمها لا يتم الموافقة عليها،أو أن هذه المعلومات تتسم بالضعف، وهذا ما أشارت إليه دراسة Morris لسنة 1975 ودراسة Baran et al لسنة 1980 اللتان تؤكدان انه على الرغم من الدعم الكبير لمحاسبة وحدة النقد الثابتة الذي يدفع باتجاه استخدامها، إلا أن براهين محدودة فقط تشير إلى فائدة البيانات المعدلة لمستخدمي القوائم المالية.

وفي الختام نلاحظ أن محاسبة وحدة النقد الثابتة قد تم اقتراحها من قبل بعض المنظمات المهنية للمحاسبة كمقياس ملائم ليستخدم في تعديل القوائم المالية للمؤسسات في فترات التضخم، وقد استطاعت هذه الطريقة أن تحقق بعض الميزات، وكانت مقبولة من قبل الكثير من المحاسبين، ولكن في الوقت نفسه كانت عرضة للنقد من قبل بعضهم، كما أنها كانت عرضة للقبول تارة وللرفض تارة أخرى من قبل الهيئات المهنية للمحاسبية أيضا، حيث أن الحكومة البريطانية عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة بمحاسبة التضخم عرفت باسم لجنة Sandiland إلا أنها سرعان ما أصدرت تقريرها عام 1975 رفضت بموجبه محاسبة وحدة النقد الثابتة، وأقرت محاسبة القيمة الجارية، وبشكل مشابه حدث في الولايات المتحدة الأمريكية[29]، ونفس الشيئ بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث تم سحب المعيار IAS(15) "المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار" وتم التوجه بشكل أكثر نحو منهج القيمة العادلة.

3. تقييم نموذج القيمة العادلة: أصدرت الجمعيات المهنية في منتصف السبعينات من القرن العشرين في العديد من الدول، تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبية سعر السوق بدلا من محاسبة التكلفة التاريخية، خاصة بعد ارتفاع حدة التضخم، كما أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير المحاسبية في معظم الدول بالإضافة إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام المؤسسات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية، وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي ظهر مفهوم القيمة العادلة بدلا من القيمة السوقية، وكان مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في أمريكا أول من استخدم مفهوم القيمة العادلة، حيث اصدر سنة 1991 المعيار SFAS(107) الذي طلب فيه باستخدام القيمة العادلة كأساس لتقييم الأدوات المالية ضمن ملحق القوائم المالية، أما لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC كان أول استخدام لها لمفهوم القيمة العادلة سنة

1995 ضمن المعيار (IAS(32 المتعلق بعرض الأدوات المالية، وفي سنة 1998 توسعت لجنة IASC في استخدام مفهوم القيمة العادلة على معظم الأصول والخصوم، وأصبح مفهوم القيمة العادلة يستخدم في مختلف المجالات كمبدأ تقييم أولي، مع متابعة تغيرات القيمة العادلة لأصول وخصوم المؤسسة من فترة لأخرى، وكان لظهور مفهوم القيمة العادلة عدة اعتبارات، ومن أهمها ما يلي[30]:

✓ التوجهات الجديدة للإطار الفاهيمي للمحاسبة، خاصة تلك المتضمنة للإطار المفاهيمي لمجلسFASB لسنة 1984، وتلك الخاصة بالإطار المفاهيمي للجنة IASC لسنة 1989، حيث حصر دور المحاسبة في مساعدة مستخدمي القوائم المالية (على رأسهم المستثمرين الحاليين والمحتملين) على اتخاذ القرارات، واعتبار أن هذا الهدف يتحقق بتوافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة خاصيتي الملاءمة والموثوقية، مما يتطلب من المعلومات المحاسبية أن تكون دقيقة وواقعية.

✓ الاستعمال المتزايد للأدوات المالية المعقدة مثل المشتقات المالية، وزيادة نشاط الأسواق المالية، وما يرافق ذلك من زيادة المخاطر تطلب من المعلومات المحاسبية أن تكون أكثر ملاءمة، علما أن نموذج التكلفة التاريخية قد فشل في توفير خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية، ومع زيادة وضوح وكفاءة الأسواق المالية أصبحت أسعار معظم الأصول متاحة.

✓ قيام هيئة الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية باستخدام القيم السوقية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، خاصة لدى المؤسسات المالية، كون محاسبة التكلفة التاريخية تنتج معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الاستثمارية، كما أنها تعطي للمديرين مجالا للتلاعب بأرقام القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بالمبالغة في تكوين المؤونات لمواجهة حالة عدم التأكد.

1.3. ايجابيات القيمة العادلة: لقد أثبتت العديد من الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة أكثر مما تقدمه التكلفة التاريخية، ففي دراسة "نيلسون" حول محاسبة القيمة العادلة، بين أن العديد من الدراسات السابقة أكدت أهمية الإفصاحات عن القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات أكثر فائدة، وأشار هنا إلى مجموعة من الدراسات مثل (Beaver 1989) و(Wahlen 1994) و (Barth 1994)، كما بين أن الدراسات القليلة التي فشلت في إثبات إضافة أي معلومة مفيدة لإفصاحات القيمة العادلة قد أرجعت ذلك إلى وجود أخطاء في القياس من جهة، والتدخل أو التلاعب الإداري بعدم إظهار هذه القيم على حقيقتها من جهة أخرى[31]، وعلى هذا كان استخدام منهج القيمة العادلة كبديل أفضل لتفادي القصور الذي يعاني منه منهج التكلفة التاريخية على أمل لن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا التي تدرج بعضها فيما يلي:

✓ تعدد مصادر المعلومات وطرق القياس المالي، وتطور الأسواق المالية وتقنيات التقييم وتكنولوجية المعلومات، فكل هذا يسمح أو يزيد من قدرة المحاسب على تقدير القيم العادلة لمختلف عناصر الأصول والخصوم بموثوقية[32].

✓ يهدف القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى عكس القيم السوقية لأصول وخصوم المؤسسة وقت إعداد القوائم المالية بمعزل عن وجهة نظر إدارة المؤسسة، وهذا ما يفسر توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية من خلال حيادية القياس المحاسبي، حيث يعتمد المحاسب في عملية التقييم على طرف ثالث وهو السوق، بعيد عن الأحكام والتقديرات الشخصية من جهة، وبعيد عن تأثيرات أصحاب المصالح (إدارة المؤسسة، المستثمرين...) من جهة أخرى.

✓ تعتبر عملية التقييم بالقيمة العادلة موضوعية وملائمة لاتخاذ القرارات، حيث تعمل على إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة، وتسعى القيمة العادلة دائما إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، لتكون اقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر[33].

✓ تعتمد عملية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على مفهوم المحافظة على رأس المال المادي، وتفصح على مكاسب الحيازة غير المحققة، كما يوفر هذا المنهج قياسا أدق للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للمؤسسة، كما أن القيمة العادلة تعبر عن المفهوم الشامل للدخل، وما لهذه المؤشرات من ايجابيات في تقييم الأداء، حيث يسمح التقييم بالقيمة العادلة بمعرفة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، ويسمح كذلك لإدارة المؤسسة بتدارك تآكل رأس مال المؤسسة، وبالتالي فمنهج القيمة العادلة يحقق فرض الاستمرارية أكثر من التكلفة التاريخية الذي يقود الالتزام بها إلى هدم هذا الفرض من خلال تآكل رأس المال الاقتصادي للمؤسسة الذي ينهي حياة المؤسسة.

✓ تعرض القيمة العادلة نظرة دقيقة على حالة الأسواق المالية، وهذا يساعد المستثمرين والمسيرين على اتخاذ القرارات، كما تساهم القيمة العادلة في تحسين أخلاقيات الأسواق المالية، حيث ملاءمة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة لاتخاذ القرارات تعمل على بعث الثقة بين المستثمرين، مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.

لقد برر مؤيدوا تطبيق القيمة العادلة من وجهة نظرهم بان هذه القيمة هي أكثر ملاءمة من أساس التكلفة التاريخية لقياس الأصول والالتزامات والأرباح للأسباب التالية[34].

✓ مقدرتها على قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل بها المؤسسة.

✓ مقدرتها على توفير المعلومات الكافية عن المخاطرة والعائد من الاستثمار.

✓ أن القيمة العادلة يتم التوصل إليها في كثير من الأحيان بدرجة كبيرة من الموضوعية والموثوقية.

✓ أن الكثير من الاستثمارات تمثل أوعية للثروة يمكن تحقيقها فورا، وبالتالي فهي بديل للاحتفاظ بالأموال في صورة نقدية، وهذا يتطلب تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة والتي هنا عادة القيمة السوقية.

2.3. سلبيات القيمة العادلة: ينتقد مؤيدوا نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة نموذج القيم الجارية، بأن هذا الأخير يهدم مقاييس التكلفة التاريخية، ويقولون أن القيم الجارية هي قيم افتراضية تقديرية، وبالتالي فهي حكمية ومن الصعب تطبيقها عمليا، كما أن إهمال التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود يصعب المقارنة، وكذلك يفشل في تحديد مكاسب وخسائر القوة الشرائية لحيازة البنود النقدية مثل الديون[35].

فبالرغم من اعتبار نموذج القيمة العادلة متكامل والبديل الأفضل لمعالجة أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية، إلا انه هو الأخر يعاني من أوجه قصور تتطلب التعديل والمعالجة أيضا، ويمكن إدراج أهم نقائص هذا النموذج فيما يلي:

✓ الانتقاد الكبير الموجه للقيمة العادلة يتمثل في تقييم الأصول التي لا تتوافر لها سوق نشطة، حيث عند غياب سوق نشطة يتم تقييمها بالرجوع إلى نماذج تقييم داخلية مثل التكلفة الاستبدالية أو القيمة الحالية، وهذا قد يؤدي إلى نقص موضوعية وحيادية القياس المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية، واختلاف أسس تقييم نفس الأصل من سنة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، سيؤثر سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

✓ يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى فتح مجال اكبر للتلاعب في نتائج الأعمال، وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة، كما أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي دون عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية قد يفتح بابا أخر للتلاعب في الإيرادات[36].

✓ يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق منهج القيمة العادلة فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب.

✓ يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة بذل مجهود اكبر وتكبد مصروفات إضافية، مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد القوائم المالية على منفعتها.

ورغم هذه الانتقادات الموجهة إلى منهج القيمة العادلة إلا أنها تبقى ملائمة لتحقيق الهدف الذي ظهرت من اجله، وهو تصويرها للواقع الاقتصادي للمؤسسة بقدر الإمكان.

4. تقييم طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة: عند التمعن في مدخل وحدة النقد الثابتة ومدخل القيم الجارية، نجد انه لا يوجد تعارض بينهما ولا يعتبر احدهما بديلا للآخر، فكل منهما يعالج مشكلة تختلف عن الأخرى، وكلاهما يهدف إلى المحافظة على رأس المال، ويقتضي ذلك عدم الاعتراف بالأرباح أو المكاسب إلا بعد

ضمان عدم تدهور قيمة رأس المال، لان الاعتراف بأرباح أو مكاسب غير حقيقية وتوزيعها على الملاك يعني ضمنا توزيعا لجزء من رأس المال، ويختلف كلا المدخلين في أسلوب المحافظة على رأس المال، فالمحاسبة وفق وحدة النقد الثابتة تهدف إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، أما المحاسبة وفق القيم الجارية تهدف إلى المحافظة على رأس المال المادي أو الاقتصادي، بمعنى إحلال الأصول المباعة أو المستنفذة بأصول مماثلة أو أفضل منها كما وكيفا، ونتيجة لذلك ساد الاتجاه نحو الجمع بين المدخلين، باعتبار أن مدخل وحدة النقد الثابتة يأخذ في الاعتبار اثر التغير في المستوى العام للأسعار ومدخل القيم الجارية يعكس اثر التغيرات في الأسعار الخاصة[37].

كانت هذه الطريقة في أول الأمر قائمة على التكلفة الاستبدالية مع وحدة النقد الثابتة، واستخدمت لأول مرة في كتاب « Edwards and Bill » عام 1961، ومن ثم انتشرت في أدبيات المحاسبة وفي التطبيق العملي، وتجمع بين مزايا طريقة التكلفة الاستبدالية وطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، وفي نفس الوقت تتفادى نقائصهما، حيث طريقة التكلفة الاستبدالية تؤدي إلى تقييم الأصول غير النقدية بطريقة فعالة ودقيقة، ولكن يعاب عليها إهمال الأصول والخصوم النقدية عند التعديل، أما التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة فإنها تأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم النقدية عند إعادة التقييم، وتظهر مكاسب وخسائر القوة الشرائية على هذه الأصول والخصوم، ولكن يعاب عليها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية، وعلى هذا ظهرت الطريقة المختلطة حيث تحقق ميزتين أساسيتين وهما[38] .

- تظهر تحسنا مهما يتحقق في سجلات المحاسبة من حيث الفصل مابين نتيجة عمليات التشغيل ومكاسب الحيازة، بعكس طريق التكلفة التاريخية.

- يمكن التمييز بين تحقق الربح واستلامه، وإلا فان الأرباح المحققة بالكامل خلال فترة حيازة الأصل سوف توزع مرة واحدة، وهذه الصعوبة تنعكس على التطبيق العملي من ناحيتين:

– انه حتى في حالة حدوث أحداث متماثلة بشكل مطلق في فترتين مختلفتين، فان البيانات المحاسبية ستعطي بشكل طبيعي رقما مختلفا للربح المحقق في كلتا الفترتين، وذلك لان بيانات كل من الفترتين هي متأثرة ببيانات الفترة السابقة.

– إذا كانت أرباح الحيازة يقر عنها فقط عند الاستحقاق بالبيع، فليس هناك طريقة لتحديد في أي فترة كانت نشاطات الحيازة ناجحة فيها.

وعند تتبع توجهات الجهات المهنية حول محاسبة التضخم، نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية قد اصدر في عام 1979 المعيار (SFAS(33 "التقرير المالي وتغيرات الأسعار" القائم على طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة، إلا انه منذ سنة 1984 بعد أن انخفضت معدلات التضخم إلى

اقل من 4% أدى بمعظم المحاسبين للمطالبة بسحب النصوص المتعلقة بمحاسبة التضخم، وفي سنة 1986 تم إصدار المعيار SFAS(89) لتصبح بمقتضاه النصوص الخاصة بمحاسبة التضخم تطبق بصفة اختيارية[39].

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC فقد أصدرت في سنة 1981 المعيار IAS(15) "المعلومات التي تعكس اثر تغيرات الأسعار" الذي يوصي بتطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة أو طريقة القيم الجارية أو الطريقة المختلطة التي تجمع بين الطريقتين السابقتين، وذلك بإجراء التعديلات ضمن قوائم مالية إضافية، وفي سنة 1990 تم إصدار المعيار IAS(29) "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" إلى جانب المعيار السابق، والذي يطلب من المؤسسات التي تعد تقاريرها المالية في بيئة اقتصادية عالية التضخم بتطبيق طريقة القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة على قوائمها المالية الأساسية، وفي سنة 2003 تم سحب المعيار IAS(15) ليبقى يستعمل بطريقة اختيارية لمن أراد التوسع في الإفصاح المحاسبي، لأنه لا يعني القوائم المالية الأساسية.

نلاحظ أن الجهات المهنية في أول الأمر أصدرت معايير محاسبية تتضمن تطبيق محاسبة التضخم لما كانت معدلات التضخم مرتفعة في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، ولكن لما عادت معدلات التضخم إلى الانخفاض تم سحب تلك المعايير الخاصة بمحاسبة التضخم، ولعل ذلك يعود إلى كثرة الانتقادات الموجهة إلى محاسبة وحدة النقد الثابتة، واكتفت بمعالجة البنود غير النقدية للمركز المالي من آثار التضخم باستخدام منهج القيمة العادلة، لان استخدام منهج القيم الجارية مع وحدة النقد الثابتة في الاقتصاديات منخفضة التضخم قد يظلل مستخدمي القوائم المالية، كما يمكن أن تكون تكلفة إعداد القوائم المالية ضمن هذا المدخل أكثر من منفعتها، وبالتالي ترك مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمؤسسات التي تنشط في اقتصاديات منخفضة التضخم حرية تطبيق محاسبة التضخم ضمن القوائم المالية الإضافية، أما بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في اقتصاديات مرتفعة التضخم فان مجلس IASB يلزمها بتطبيق محاسبة التضخم في قوائمها المالية الأساسية، وذلك بتعديل جميع بنود قوائمها المالية بمؤشر المستوى العام للأسعار ما عدا عناصر قائمة المركز المالي المقيمة حسب منهج القيمة العادلة فلا يتم تعديلها، وهذا حتى تكون القوائم المالية أكثر واقعية، كما أن البنود النقدية خاصة الديون تكون ذات تأثير كبير بتغير القوة الشرائية لوحدة النقد، مما يستلزم الإفصاح عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية، وعلى هذا فان قرار مجلس IASB بسحب المعيار IAS(15) والإبقاء فقط على المعيار IAS(29) كان بهدف تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى عدم الإخلال بقيد عدم تجاوز تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية لمنفعتها.

خلاصة

يتمثل دور المحاسبة خاصة في القياس المحاسبي، والذي يعتبر بحد ذاته عملية تقييم لأصول وخصوم المؤسسة لإظهارها على حقيقتها الاقتصادية وقت إعداد الحسابات الختامية، ومع التوجه الحديث لمهنة المحاسبة إلى تحقيق منفعة المعلومات المحاسبية، قامت الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA بوضع معايير للقياس المحاسبي تهدف إلى عكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، والتي تعتبر ملائمة لتحقيق هدف القوائم المالية.

وكانت مفاهيم المحافظة على رأس المال هي أساس اختيار طريقة القياس المحاسبي، ومع تبني مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC للمفهوم الاقتصادي للدخل القائم على الدخل الشامل الذي يحسب من قائمة المركز المالي، أصبح مفهومي المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال أو المحافظة على رأس المال المادي من أهم مفاهيم المحافظة على رأس المال، اللذان تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقهما، وعلى هذا أصبح منهج التكلفة التاريخية غير ملائم لهذين المفهومين من المحافظة على رأس المال في فترات التضخم، مما أدى بمختلف الإتحادات المهنية إلى إتباع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة أو طريقة القيم الجارية أو الجمع بين الطريقتين، من أجل تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الهوامش

[1] تيجاني بالرقي، **دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 20006/2005، ص: 355.

[2] محمد مطر ، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2008، ص: 130.

[3] ريتشارد شرويدر، وآخرون، **نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي**، وآخرون، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 185.

[4] Commission des communautés européennes, Observations concernant certains articles du règlement (CE) n°1616/2002 du parlement européen et du conseil, du 19juillet 2002, sur l'application des normes comptables internationales, Bruxelles, novembre 2003, P: 36.

[5] يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2005، ص: 30.

[6] رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، عمان 2003، ص: 12.

[7] محمد مطر، موسى السويطي، **مرجع سابق**، ص ص: 153-154.

[8] عبد الحي مرعي، محمد عباس بدوي، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص:31.

* الدلالة يمكن أن تكون إجراء محاسبي لتصحيح الوضع بما يتلاءم مع تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

[9] حسين القاصي، حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، 2006، ص: 371.

[10] عبد الحي مرعي، محمد عباس بدوي، **مرجع سابق** ، ص:32.

[11] Jean-François Casta, La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ? centre de recherche sur la gestion, université paris dauphine, http://www.dauphine.fr/cereg/cahiers_rech/cereg200307.pdf, (date de consultation : 10/01/2018).

[12] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق** ، ص ص: 52-53.

[13] عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، **التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص: 296.

[14] Sphie Giordano-spring, Géraldine Reviere-giordano, Reporting sociétal et IFRS: Revue Française de gestion, Lavoisier 2008/6, n° 186, p19-34. http://www.cairn.info/search.php.

[15] يامن خليل الزعبي، **مرجع سابق** ، ص ص: 41-42.

[16] جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص: 77.

[17] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2005، ص ص: 372-374 .

[18] يامن خليل الزعبي، **مرجع سابق** ص ص: 43-44,

[19] جمال علي عطية الطرايرة، **مرجع سابق** ، ص ص: 78-79.

[20] Monique Lacroix, Sophie Giordano-spring, De la juste valeur au « compréhensive incom », centre de recherche E.R.F.I.S.E.M. Université Montpellier 1,

[21] يامن خليل الزعبي **مرجع سابق** ، ص ص: 51- 52.

[22] محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق** ، ص ص: 401-402.

[23] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص: 369-370.

[24] يامن خليل الزعبي، **مرجع سابق** ، ص ص: 53-54.

[25] فردريك تشوي، وآخرون، **المحاسبة الدولية**، ترجمة محمد عصام الدين زيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص: 305.

[26] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 218.

[27] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق** ، ص: 189.

[28] حسين القاصي، حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، 2006، ص: 400.

[29] حسين القاصي، حمدان مأمون، **المرجع السابق** ، ص: 401.

[30] Jean-François Casta, La comptabilité en « juste valeur » permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ? centre de recherche sur la gestion, université paris dauphine, http://www.dauphine.fr/cereg/cahiers_rech/cereg200307.pdf, (date de consultation : 10/01/2018).

[31] جمال علي عطية الطرايرة، **مرجع سابق** ، ص ص: 103-104.

[32] Conseil des normes comptables, juste valeur-cout historique-cout de remplacement… comment évaluer les actifs et passifs lors de leur comptabilisation initiale ?, http://www.cica.ca/multimedia/Download_Library/Standards/Accounting/French/f_FairValueArticle.pdf, *(Date* de consultation**:** 27/01/2018).

[33] يامن خليل الزعبي، **مرجع سابق** ، ص: 75.

[34] جمال علي عطية الطرايرة، **مرجع سابق** ، ص ص: 113-114.

[35] فردريك تشوي، وآخرون، **مرجع سابق** ، ص305.

[36] محمد مطر ، موسى السويطي ، **مرجع سابق** ، ص: 199.

[37] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **مرجع سابق** ، ص: 391.

[38] تيجاني بالرقي، **مرجع سابق** ، ص384.

[39] محمد المبروك أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص ص: 455-456.